بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ مَنْهَجُ الدِّرَايَةِ وَمِيزَانُ الرِّوَايَةِ }

في الحديث الشريف ؛ في معرفة الصحيح والحسن والضعيف

توفيق عمر سيّدي

الحلقة (3)

إن الأحاديث التي تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم ليست على درجة واحدة، فمنها ما تصحّ نسبته إليه، وهو الصحيح والحسن، ومنها ما لا تحصل الطمأنينة في نسبته، وهو الضعيف بأنواعه ـ وهي كثيرة ـ ومنها ما لا يصح ؛ وهو المختلق المكذوب.

وهاك دراسة مُمعنة ـ نسوقها في حلقات ـ للتعرف على هذه الأصناف وبيانها حسب الشروط العلمية، والقواعد النقدية.

وهذا البحث يندرج تحت ما يعرف بـ " علم مصطلح الحـديث "، أو "علم الحديث دراية".

وقد بيّنتُ في المقالة الأولى [العدد 5]: أن الحديث قسمان: أ– مقبول ؛ وهو الصحيح والحسن ـ ذكرت تعريفهما، والأمثلة على كل منهما ـ ب– ومردود، وهو الضعيف بأنواعه. وعرفت بنوع واحد منها ؛ يعود ضعفه ـ وخمسة أخرى ـ إلى فقد شرط إتصال السند.

ذاك النوع من الضعيف هو " الحديث المعلّق"، وتحدث في المقالة الثانية [في العدد 7] عن ثلاثة أخرى من أنواع الضعيف بسبب السقط في السند، وهي: الحديث المنقطع، الحديث المعضل، والحديث المرسل .

ونتحدث في هذه المقالة على نوعين آخرين يتبعان السقط الخفي ؛ وهما المُدلَّس والمرسَل الخفي.

وسنتحدث عن بقية الشروط في أعداد قادمة إن شاء الله تعالى.

السقط الخفيُّ

بيّنَّا فيما مضى السقط الظاهر من الإسناد وما يتبعه من أنواع.

أما السقط الخفيُّ ـ وهو ما لا يدركه إلا الأئمة الحُذاق المطّلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد ـ فله تسميتان: **1– المُدَلَّس 2– والمرسل الخفي.**

وهما تسميتان لنوعٍ واحد عند كثير من المحدثين ؛ وهو الإسناد الذي يكون فيه السقط خفيًّا. وذهب آخرون إلى أنهما نوعان متباينان. ويقال للإسناد الذي يكون السقط فيه خفيًّا:

1- المُدلَّسُ، إن كان الإسقاط صادرا ممن عرف لقاؤه لمن روى عنه.

2- والمرسل الخفي، إن كان الإسقاط صادرا ممن عرف مُعَاصرَتُهُ له، ولم يُعْرَف أنه لقيه.

قال الحافظُ ابنُ حجر في " نزهة النظر بشرح نخبة الفكر" ص39: والفرق بين المُدلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ، حصل تحريرُهُ بما ذَكرْنَا هنا، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأمّا إن عاصره ولم يُعرف أنه لَقِيَهُ فهو المُرْسَلُ الخفيُّ. ومن أدخل في تعريف التدليس المُعَاصرةَ ولو بغير لُقِيٍّ لَزِمَهُ دخولُ المرسَلُ الخفيُّ في تعريفه، والصوابُ التفرِقَةُ بينهما.

وقال د. نور الدين عتر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث" ص387: وحاصل التفريق بينهما، من وجهين:

الأول: أن المُدَلِّسَ يروي عمن سمع منه، أو لقيه، ما لم يسمع منه، بصيغة موهمة للسماع، وأمّا المرسِل فإنه يروي عمن لم يسمع منه ولم يلقه، إنما عاصره، فهما متباينان.

الثاني: إن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بين المدلِّسُ أنه لم يسمع من الذي دلَّسَهُ عنه لصار الحديث مرسَلا لا مُدَلَّسًا، نَبَّهَ على ذلك النُّقَادُ المحققونَ؛ كالخطيبِ البغداديِّ وابنِ عبد البر.

المُدَلَّس

التدليس في اللغة مشتق من الدَّلَسِ ؛ وهو اختلاط الظلام بالنور، سُمِّي المدَلَّسُ بذلك لما فيه من الخفاء والتغطية. وهو اصطلاحا: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره.

وقد قسّم العلماء الحديثَ المُدلَّسَ أقساما عدّة، تنتهي إلى قسمين رئيسيين، هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

القسم الأول: تدليس الإسناد، وهو على ستة أضرب:

الضربُ الأول: تدليس الإسقاط.

قال د. نور الدين عتر في "منهج النقد"ص381: كذا استحسن تسميته الأبياري في حاشيته.

تعريفه: هو أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه، ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن لقيه، ولم يسمع منه، موهما أنه لقيه وسمع منه.

صورته: أن يقول الراوي: عن فلان، أو أن فلانا قال كذا، أو قال فلان، أو حدّث بكذا... ونحو ذلك مما يوهم السماع، ولا يصرح به. وقد يكون بينهما واحد، أو أكثر.

قال الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث ص54: " كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان، أو نحو ذلك، فأمّا إذا صرَّحَ بالسماع، أو التحديث، ولم يكن قد سمعه من شيخه، ولم يقرأه عليه، لم يكن مدلِّسًا، بل كان كاذبا فاسقا، وفرغ من أمره ".

فهؤلاء الذين يدلسون الإسناد بعبارات توهم السماع، دون تصريح به، لا يقصدون الكذب، ولا يتعمدونه، وإنما غرضهم إيهام الواقف على الحديث أنه في مسموعاتهم عمن يروون عنه. ولهذا قال الإمام الحاكم في علوم الحديث ص104 في وصفهم: " فإذا وقع إليهم من يُنقِّرُ عن سماعاتهم، ويلحُّ، ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم ".

وقال د. نور الدين عتر في منهج النقد ص381: بل كان كثير منهم يبادر من نفسه، فيبيّنُ ما دلَّسَهُ لئلا يغتر به الناس.

مثال المُدلِّس ـ الذي يذكر فيه المُدلِّسُ سماعاته بعد المراجعة: ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص104 بإسناده إلى عبد الرحمن بن مهدي، قال: سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عقبة في الرضاع ؟ فقال: لم أسمعه، حدثني معمر عنه.

ومثاله: ما ذكره الحافظ ابن حجر في "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين ص30: رقم (45) م4 / حماد بن أبي سليمان الكوفي، الفقيه المشهور. ذكر الشافعي أن شعبة حدّث بحديث عن حماد عن إبراهيم. قال: فقلت لحماد: سمعته من إبراهيم ؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه.

ومثاله: ما أخرجه الإمام أحمد في المسند رقم (4554) قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ [يعنى ابن عُيينة] عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، مَسْجِدَ قُبَاءَ، يُصَلِّي فِيهِ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ رِجَالُ الأَنْصَارِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَدَخَلَ

مَعَهُ صُهَيْبٌ، فَسَأَلْتُ صُهَيْبًا: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ إِذَا سُلِّمَ عَلَيْهِ ؟ قَالَ: يُشِيرُ بِيَدِهِ. قَالَ سُفْيَانُ: قُلْتُ لِرَجُلٍ: سَلْ زَيْدًا أَسَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ؟ وَهِبْتُ أَنَا أَنْ أَسْأَلَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا أُسَامَةَ ! سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُهُ فَكَلَّمْتُهُ.

قال الحافظ ابن حجر في "تعريف أهل التقديس " ص20 وقد عزاه للبيهقي:" وفي هذا الجواب إشعار بأنه لم يسمع هذا بخصوصه منه، مع أنه مكثر عنه، فيكون قد دلَّسَهُ ".

وأخرجه النسائي في سننه رقم (1187) عن مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْمَكِّيِّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدَ قُبَاءَ لِيُصَلِّيَ فِيهِ...." فذكر نحو رواية أحمد. ولم يذكر قول سفيان.

وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة رقم (1017) عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيِّ، والدارمي في الصلاة رقم (1362) عن يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، كلاهما عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ... " نحوه، ولم يذكرا قول سفيان.

وهذا الحديث بالفاظه ليس لزَيْدٍ، فيه تصريح بتحديث، أو سماع.

ومثال المُدلَّس ـ الذي يبيّن فيه المُدلِّسُ ما دلَّسَهُ من تلقاء نفسه: ما أخرجه الحاكم أيضا [علوم الحديث ص105] بإسناده إلى علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثنا صالح بن أبي الأخضر، قال: حديثي منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت منه، ومنه ما وجدت في كتاب، ولست أفصل ذا من ذا. قال يحيى: وكان قدم علينا فكان يقول: " حدثنا الزهري، حدثنا الزهري ".

ومثاله: ما ذكره الحافظ ابن حجر في "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين ص28: رقم (37) ع / أشعث بن عبد الملك الحُمْراني، بصري، قال معاذ بن معاذ: سمعته يقول: كل شيء حدثتكم عن الحسن، منه إلا ثلاثة أحاديث؛ حديث الذي يركع دون الصف، وحديث عدّة الحائض، وحديث علي في الخلاص [يعني الرجوع على البائع بالثمن إذا خرجت العين مُستحقة] ".

وذكر الإمام البخاري في التاريخ الكبير 431/1/1 عن معاذ، عن أشعث: كل شيء حدثتك سمعته من الحسن إلا أربعة أحاديث: حدثنا حمزة الضبي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحل في الضرورة من الأكل، حدثنا عثمان البتي عن الحسن عن علي في الخلاص، وحدثنا زياد الأعلم عن الحسن أن أبا بكرة ركع دون الصف، ويونس عن الحسن قال علي... شيء ذكره ".

الضربُ الثاني: تدليس التسوية.

سماه بذلك ابن القطان. قاله الإمام السيوطي في التدريب 224/1.

وقال الشيخ طاهر في "توجيه النظر "569/2:" وقد سمّى ابن القطان هذا النوع بالتسوية، بدون لفظ التدليس، فيقول سواه فلان، وهذا تسوية / والقدماء يسمونه تجويدا، فيقولون:

جوَّدَهُ فلان، أي ذكر فيه من فيه من الجياد، وترك غيرهم ".

تعريفه: هو أن يُسْقِطَ المدلِّسُ راويا ضعيفًا بين ثقتين لقي أحدُهُمَا الآخَرَ.

صورته: أن يروي حديثا عن شيخ ثقة، وذلك الثقةُ يرويه عن ضعيف، عن ثقة، فيأتي

المدلِّسُ الذي سمع الحديثَ من الثقةِ الأولِ فيُسقِطَ الضعيفَ الذي في السند، ويجعَلَ الحديثَ عن شيخه الثقة، عن الثقة الثاني، بلفظ مُحتمِل، فيصيرُ السندُ كله ثقات. [توجيه النظر 568/2].

وممن كان يعرف بذلك، ويكثر منه: بقية بن الوليد الكلاعي أبو يُحْمِد.

وفي التدريب 225/1: قال أبو مسهر:" أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقيّة ".

وقال عنه الحافظ في التقريب 105/1 رقم (108): صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء.

وممن كان يعرف بذلك: الوليد بن مسلم الدمشقي، أبو العباس.

قال عنه الحافظ في التقريب 336/2 رقم (89): ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية.

مثاله: ما أخرجه الحافظ أبو الخطيب البغدادي في الكفاية ص402 قال: قرأت في كتاب أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، أخبرنا محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن

راهويه عن بقيّة، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر حديث: لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه. فقال أبي: هذا الحديث له أمر، قلَّ من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمر، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، وعبيد الله كنيته أبو وهب، وهو أسدي، وكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط، لا يهتدى [له]، وكان بقية من أفعل الناس لهذا.

قال الخطيب: وقول أبي حاتم كله ـ في هذا الحديث ـ صحيح، وقد روي الحديث عن بقيّة، كما شرح، قبل أن يغيره، ويدلسه لإسحاق.

وذكره الإمام السيوطي في التدريب 225/1 وعزاه لابن أبي حاتم في العلل.

الضربُ الثالث: تدليس القطع.

سماه بذلك شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في " تعريف أهل التقديس " ص16.

تعريفه: قال الحافظ: وهو أن يحذف الصيغة،ويقتصر على قوله مثلا:الزهري عن أنس ".

وعرفه د. نور الدين عتر ـ زاده الله علما ونورا ونفع به ـ في كتابه القيم " منهج النقد " ص382 بقوله :" هو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي ".

وليس كذلك، بل هو إسقاط المُدلِّسِ أداةَ الرواية فيما بينه وبين الشيخ الذي يُسمِّيه.

قال الإمام السيوطي في التدريب 224/1:" ومثل (قال) و (عن) و(أن) ما لو أسقط أداة الرواية، وسمّى الشيخ فقط، فيقول: فلان.

وقال في ألفية الحديث ص31، مرتجزا:

وِمِنْهُ أَنْ يُسَمِّي الشَّيْخَ فَقَطْ قَطْعٌ بِهِ الأَدَاةُ مُطْلِقًا سَقَطْ

وما قاله د. نور الدين عتر هو بيان لنوع آخر من التدليس، وهو تدليس السكوت الآتي. [انظر: الضرب الخامس]. لذا سأثبت عبارته هناك.

صورته: أن يقول الراوي: " فلان "، ثم يسرد باقي الإسناد. دون أن يثبت بينه وبين فلان الذي أطلق اسمه أيًّا من أدواة الرواية، موهما سماعه منه.

مثاله: ما أخرجه أبو بكر الخطيب البغدادي في " الكفاية في علم الرواية "ص397 قال: أخبرنا محمد بن يوسف القطان النيسابوري، قال: أنا محمد بن عبد الله الحافظ، قال: ثنا أبو الطيب محمد بـن أحـمد الكرابـيسي، قال: ثنا إبراهيم بن محمد المَرْوزي، قال: ثنا علي بن خشرم، قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه، فقال: الزهري. فقيل له: حدثكم الزهري ؟ فسكت. ثمّ قال: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري ؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمع منه الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

فهذا مثال تدليس القطع ـ كما سماه شيخ الإسلام ـ ؛ لأن ابن عيينة أسقط أداة الرواية، وسمى الزهري فقط.

لكن أخرجه الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث ص105 فقال: أخبرني محمد بن أحمد الذهلي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد السكري، قال: ثنا علي بن خشرم، قال: قال لنا ابن عيينة: عن الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري ؟ فقال: لا، ولا ممن سمع منه الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

فذكر فيه اداة الرواية ـ وهي هنا (عن) ـ وعليه فيكون من تدليس الإسقاط المتقدم.

الضربُ الرابع: تدليس العطف.

سماه بذلك شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في " تعريف أهل التقديس " ص16.

تعريفه: قال الحافظ: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني.

صورته: قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقاته على تدريب الراوي 226/1: " هو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد

سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضا، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ونوى القطع، فقال: وفلان، أي حدث فلان ".

مثاله: ما نقله الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ص105، قال: وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم [ابن بشير] اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حُصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم ؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت حدثني حصين، ومغيرة غير مسموعٍ لي ".

الضربُ الخامس: تدليس السكوت.

ذكره الإمام السيوطي في ألفيته في علم الحديث ص31، فقال فيه، وفي سابِقِهِ، مرتجزا:

وَمِنْهُ عَطْفٌ، وَكَذَا أنْ يَذْكُرَا " حَدَّثَنَا " وَفَصْلَهُ الاسْم طَرَا

تعريفه: هو ما يقطع المدلِّسُ فيه اتصال أداة الرواية بالراوي.

مثاله: قال الشيخ أحمد شاكر في شرح الألفية ص32: ومنه ـ يعني التدليس ـ أن يقول: "حدثنا " ثم يسكت، وينوي القطع، ثم يذكر اسم الشيخ، كما ذكر ابن سعد عن ابي حفص عمر بن علي المقدمي " أنه كان يدلس تدليسا شديدا، يقول: "سمعت" و "حدثنا"، ثم يسكت، ثم يقول هشام بن عروة، أو الأعمش. قال: وهذا قبيح جدا.

وذكر ذلك أيضا في الباعث الحثيث ص56، وسمّاه "تدليس السُكوت".

الضربُ السادس: إطلاق ألفاظ التحديث والسماع على الإجازة.

وصورته: أن يعبر المحدث، أو المصنف بـ " حدثنا "، أو " أخبرنا " عمن يروى عنه إجازة، من غير قيد، ويريد الإجازة، فيوهم اللقيا والسماع.

قال الحافظ ابن حجر في مراتب الموصوفين بالتدليس ص16: " ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث، أو الإخبار عن الإجازة، موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا ".

مثاله: ما ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين ـ وهم: من لم يوصف بذلك إلا نادرا ـ عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الحافظ، صاحب التصانيف الكثيرة الشائعة، منها حلية الأولياء، ومعرفة الصحابة، والمستخرجين على الصحيحين، قال: كانت له إجازة من اناس أدركهم، ولم يلقهم، فكان يروي عنهم بصيغة أخبرنا، ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدّث عمن سمع منه ؛ يقول: حدثنا، سواء كان ذلك قراءة، أو سماعا، وهو اصطلاح له، تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس بالنسبة لمن لا يعرف ذلك. قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها ؛ منها أنه يطلق في الإجازة أخبرنا، ولا يبيّن. قال الذهبي: هذا مذهب رآه أبو نعيم، وهو ضَرْبٌ من التدليس، وقد فعله غيرُهُ ".

وحكم تدليس الإسناد بأضربه كلها: أنه مكروه جدا ذمَّهُ أكثر العلماء.

قاله ابن الصلاح في المقدمة ص35، والنووي في التقريب 228/1، وأبو الحسن الجرجاني في المختصر في علوم الحديث ص57، وغيرهم.

وشر أنواع التدليس ؛ تدليس التسوية.

قال الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر 569/2 مبينا ذلك: " لأن فاعل ذلك قد لا يكون معروفا بالتدليس، ويجده الواقفُ على السند كذلكَ بعدَ التسوية، قد رواه عن ثقة آخرَ، فيحْكُمُ له بالصحة،وفي ذلك من التدليس في الحديث ما لا يخفى، وهو قادح فيمن فعله عمدا ".

الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد

– قد يحملُه على التدليس إيهام علو الإسناد.

– أو فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير، فيدلسها بألفاظ تحتمل السماع، موهما سماعها منه، دون تصريح منه بالسماع، أو التحديث.

– أو كون شيخه، الذي أسقطه من الإسناد، غير ثقة. فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، أو تصحيحا للحديث. أو يسقط ضعيفا بين ثقتين، تجويدا للإسناد. وهذان محرمان، وجارحان، وسائرها مكروه جدا.

– أو كون شيخه أصغر سنًّا منه.

– أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه.

حكم حديث المدلِّس تدليس الإسناد:

اختلفت فيه أقوال العلماء ؛ فمنهم من شدد فجرحه، ولم يقبل حديثه مطلقا، وهذا غير معتمد. ومنهم من فصَّل في ذلك ـ وهم جمهور الأئمة ـ فقالوا: ما رواه المدلِّسُ الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع ؛ فحكمه حكم المنقطع ؛ مردود، وما رواه بلفظ مبين للإتصال، نحو "سمعت"، و" حدثنا"، و"أخبرنا"، فهو متصل، يحتج به إذا استوفى ـ سندا ومتنا ـ باقي شروط القبول.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ

تعريفه: قال الحافظ الخطيب البغدادي في الكفاية ص403: هو أن يروي المحدّثُ عن شيخٍ سمع منه حديثا، فغير اسمه، أو كنيته، أو نسبته، أو حاله المشهور من أمره، لئلا يعرف ". وبمثل ذا عرفه الإمام أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته ص35، والإمام النووي في تقريبه [228/1ـ تدريب]. والحافظ ابن كثير في مختصرِهِ لمقدمة ابن الصلاح ص55، وغيرهم.

صورته: أن يأتي المُدَلِّسُ باسم الشيخ، أو كُنْيته، على خلاف المشهور به، تعميةً لأمره، وتوعيرا للوقوف على حاله.

مثاله: ما أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الجنائز، بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ مَاتَ مَرِيضًا رقم (1615) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ـ ح ـ وحَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا، وَوُقِيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ، وَغُدِيَ، وَرِيحَ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ مِنَ الْجَنَّةِ ".

وعبدُ الملك بن جُرَيْجٍ على ثقته وجلالة قدره، قدْ دلّسه.

قال الحافظ ابن حجر في التقريب 42/1 برقم (265): إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، يأتي قريبا ". ثم ذكره برقم (269) وقال: متروك.

ذكر الخطيب في الكفاية ص406 بإسناده إلى ابن معين، قال: حديث: " مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا "، كان ابن جريج يقول فيه: إِبْرَاهِيم بْن أَبِي عَطَاءٍ ، يُكَنِّي عن اسمه، وهو إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيى، وكان قَدَرِيًا رافضيا.

ومن تدليس الشيوخ: ما أورده السيوطي في التدريب 228/1 نقلا عن الحافظ ابن حجر، قال: " ويدخل أيضا في هذا القسم ـ يعني تدليس الشيوخ ـ التسوية ؛ بأن يصف شيخ **شيخه بذلك** ".

صورته: أن يأتي المُدَلِّسُ باسم شيخ شيخه، أو كُنْيته، على خلاف المشهور به، تعميةً لأمره، وتوعيرا للوقوف على حاله.

مثاله: .....

حكم تدليس الشيوخ: هو مكروه، وكراهته أخف من تدليس الإسناد ؛ لأن المدلِّسَ لم يُسقط أحدا، وإنما الكراهة بسبب تضييع للمروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه. ويحرم إذا قصد إلى إخفاء ضعف الحديث، وإظهاره في مظهر الصحيح.

الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ

– قد يحملُه على التدليس كثرة الرواية عن شيخه، فلا يحِبّ الاكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة، فيدلس موهما كثرة الشيوخ.

– أو كون شيخه، الذي غير سِمَتَهُ، غير ثقة. فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء.

– أو كونه أصغر سنًّا منه.

– أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه.

ومن تدليس الشيوخ أيضا: إعطاء شخص، اسمَ آخرَ مشهورٍ، تشبيها.

ذكره السيوطي في التدريب 231/1 نقلا عن الإمام ابن السبكي في جمع الجوامع.

وقال في ألفية الحديث، مرتجزا:

وَمِنْهُ إعْطَاءُ شُيُوخٍ فِيهَا اسْمَ مُسَمًّى آخَرَ تَشْبِيهَا

مثاله: ما ذكره الإمام السبكي في جمع الجوامع، قال: كقولنا: أبو عبد الله الحافظ، يعني الذهبي، تشبيها بالبيهقي، يعنى [به] الحاكم ".

ومن التدليس: إيهام اللقي والرحلة.

ذكره السيوطي في التدريب 231/1 نقلا عن الإمام ابن السبكي في جمع الجوامع.

مثاله: أما الأول ـ إيهام اللقاء ـ فكقول من عاصر الزهري ـ مثلا ـ ولم يلقه: قال الزهري، موهما أنه لقيه، أو سمع منه.

قال توفيق: وسيأتي بيانُه وأمثلته في المرسل الخفي، إن شاء الله تعالى.

وأما الثاني: فنحو أن يقال: حدثنا مَنْ وراء النهر، موهما جيحون، والمراد نهر مصر ؛ كأن يكون بالجيزة ".

ذكر ذلك الإمام جلال الدين المحلّي في شرح جمع الجوامع 365/3، ثم قال: وليس ذلك بجرح ؛ لأن ذلك من المعاريض، لا كذب فيها ".

وحكى جلال الدين السيوطي هذا الحكم عن الآمدي في " الإحكام "، وابن دقيق العيد في " الاقتراح ".

قال الخطيب في الكفاية ص409: وفي الجملة ؛ فإن كل من روى عن شيخ شيئا سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه ؛ لم يصحَّ الاحتجاج بذلك الحديث للسامع، لكون الذي حدَّث عنه في حاله ثابت الجهالة، معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته، فحديثه ساقط، والعمل به غير لازم ".

قال توفيق: ولعل من التدليس: ما يفعله بعض المصنفين من الإحالة إلى كتب ومصادرَ، في توثيق أمر ما، أو تأصيله، لم يقفوا عليه فيها، وإنما عرفوا وجوده فيها بواسطة مراجع أخرى نقلت منها. وفي هذا تدليس ـ على الواقف على كلامهم ـ بوقوفهم على الكتب تلك، وفيه إيهام

كذلك باطِّلاعهم على كنوز المكتبات وذخائر التراث. وهو في الحقيقة قصور همّة، وقد يؤدي إلى كثرة الغلط ؛ لما فيه من مجاراة الناقل فيما نقل.

أصناف المُدَلِّسِين

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ص103: " والتدليس عندنا على ستة أجناس:

فمن المدلسين من دلَّسَ عن الثقات، الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم ؛ فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

وأما الجنس الثاني من المدلسين: فقوم يدلسون الحديث، فيقولون: " قال فلان "، فإذا وقع عليهم من ينقِّرُ عن سماعاتهم، ويلح، ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم.

ومثّله بما حكى ابن خشرم عن ابن عيينة. وقد تقدم.

والجنس الثالث: قوم دلَّسُوا على أقوام مجهولين، لا يدرى من هم، ومن أين هم.

ومثّله بما روى ابن المديني، قال: حدثني حسين الأشقر، قال: ثنا شعيب بن عبد الله النهمي، عن أبي عبد الله عن نوف، قال: بتُّ عند علي فذكر كلاما. قال ابن المديني: فقلت لحسين ممن سمعته ؟ فقال: حدثنيه شعيب عن أبي عبد الله عن نوف، فقلت لشعيب: من حدثك بهذا ؟ قال: أبو عبد الله الجصاص. قلت: عمن ؟ قال: عن حماد القصار، فلقيت حمادا، فقلت: من حدّثك بهذا ؟ قال: بلغني عن فرقد السبخي، عن نوف. فإذا هو قد دلَّسَ عن ثلاثة، والحديث بعد منقطع، وأبو عبد الله الجصاص ؛ مجهول، وحماد القصار ؛ لا يُدرى من هو، وبلَّغه عن فرقد، وفرقد لم يدرك نوفا، ولا رآه.

والرابع: قوم دلَّسُوا أحاديث رَوَوْهَا عن المجروحين، فغيَّرُوا أساميهم وكُنَاهم، كي لا يُعرفوا. ومثله بما روى ابن جريج عن إبراهيم بن أبي عطاء، وقد مضى في تدليس الشيوخ.

الخامس: قوم دلَّسُوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلِّسُونه. ومثله بما رواه يحيى بن سعيد عن صالح بن أبي الأخضر. وقد تقدم.

والسادس: قوم رووا عن شيوخ، لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: " قال فلان "، فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل.

قال توفيق: وهذا ما يسمِّيه كثير من المحدثين بـ " المُرْسَل الخفيّ " وسيأتي.

ما جاء في ذم التدليس

ذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ص103 بإسناده إلى حماد بن زيد، أنه قال: " المُدَلِّسُ مُتَشَبِّعٌ بما لمْ يُعْطَ ".

وبإسناده إلى سليمان بن داود المِنقري، قال: " التدليسُ، والغِشُ، والغُرُورُ، والخِدَاعُ، والكَذِبُ؛ يُحْشَرُ يوم تُبْلى السرائرُ في نفاذ واحد ".

وقال الحافظ أبو عمر ابن الصلاح في المقدمة ص35: " وروينا عن شعبة، أنه قال: التدليس أخو الكذب ".

وذكر الخطيب في الكفاية ص409 بإسناده إلى وكيع، قوله: " من كنى من يُعرف بالاسم، أو سمّى من يُعرف بالكُنية ؛ فقد جهل العلم ".

أسباب ذم المدلِّس

قال الخطيب في الكفاية ص395: والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلِّس وتوهينه، فأحدها لإيهامه السماع ممن لم يسمع منه، والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة، والثالثة: أن المدلِّسَ إنما لم يُبيّن من بينه وبين من روى عنه، لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًّا مقبولا عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره.

قال: وفيه أيضا أنه لا يذكر من بينه وبين من دلَّسَ عنه، طلبا لتوهم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك خلاف موجب العدالة، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه ".

بما يعرف التدليس

ويعرف التدليس بأحد أمرين:

1- أن يبادر المدلِّسُ فيبيّنُ ـ من نفسه ـ ما دلَّسَهُ لئلا يغتر به الناس. أو يبيّن ذلك إذا ما سئل عن سماعه.

2- نص إمام من ائمة الشأن بناء على معرفته ذلك من البحث والتتبع.

فائدة: نقل السيوطي في التدريب 232/1 عن الحاكم ـ في معرفة علوم الحديث ص111، قال: أهل الحجاز، والحرمين، ومصر، والعوالي، وخراسان، والجبال، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر ؛ لا نعلم أحدا من أئمتهم دلَّسُوا، وأكثر المحدثين تدليسا: أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، وأما بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، فهو أول من أحدث التدليس بها ".

أشهر المصنفات في التدليس والمدلِّسين

1- التبين لأسماء المدلسين ـ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ؛ الخطيب البغدادي، ت: 463 هـ.

2- الموضح لأوهام الجمع والتفريق ـ له، ذكره في الكفاية ص406.

3- التبين لأسماء المدلسين ـ لبرهان الدين الحلبي، سبط ابن العجمي.

4- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعت في مكتبة المنار، بتحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي.

5- كتاب " في أسماء المدلسين "ـ للحافظ هبة الله بن عساكر.

ذكره السيوطي في التدريب 232/1.

المُرْسَلُ الخَفِيُّ

تعريفه: هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره، ولم يثبت لقيّه له ، بصيغة محتملة.

صورته: أن يقول الراوي في روايته عمن عاصره، ولم يسمع منه، ولم يلقه: " عن فلان "، أو "قال قلان ".

مثاله: ما رواه الإمام الترمذي في سننه في البيوع رقم (1309)، وابن ماجه في الأحكام، بَاب الْحَوَالَةِ رقم (2404)، وأحمد في المسند (5372) من طريق هُشَيْم، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُحِلْتَ عَلَى مَلِيءٍ، فَاتْبَعْهُ، وَلا تَبِعْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ".

قال د. نور الدين عتر في منهج النقد ص387: " فهذا الإسناد ظاهره الاتصال، يونس بن عبيد أدرك نافعا وعاصره معاصرة، حتى عدَّ فيمن سمع من نافع، لكن أئمة النقد قالوا: إنه لم يسمع منه، قال البخاري: ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع. وهو رأي ابن معين وأحمد بن حنبل وأبي حاتم أيضا. فهو من المرسل الخفي ".

ومثاله: ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (9094) قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُخْتَلِعَاتُ وَالْمُنْتَزِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَات.

قال الإمام أحمد في المسند عقب الحديث رقم 8525: وَلَكِنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وأخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق، بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَلْعِ رقم (3461) عن إِسْحَقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن الْمُغِيرَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيِّ، عن وُهَيْبٍ به.

قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا.

وقال الترمذي في الاستئذان بَاب مَا جَاءَ فِي تَسْلِيمِ الرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي، في تعليقه على الحديث رقم (2703): قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ: إِنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث ص111: إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس، شيئا قط ".

ومثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه: كتاب الطهارة، بَاب مَا جَاءَ فِي الاسْتِتَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، حديث رقم (14)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ الْمُلائِيُّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الأَرْضِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُقَالُ لَمْ يَسْمَعِ الأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ، وَلا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي. فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلاةِ.

وقال الإمام الحاكم في المعرفة ص111: " إن الأعمش لم يسمع من أنس ".

ومثاله: ما أخرجه الإمام النسائي في سننه: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، حديث رقم (1815) قال: أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: مَنْ رَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ ". قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي: مَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَنْبَسَةَ شَيْئًا.

وقال الإمام الحاكم في المعرفة ص111: " إن عامة حديث مكحول عن الصحابة ؛ حوالة ".

حكمه: قال د. نور الدين عتر في منهج النقد ص387: وهو نوع من المنقطع، إلا أن الانقطاع فيه خفيّ ؛ لأن تعاصر الراويين يوهم إتصال السند بينهما ".

بما يعرف المرسل الخفيّ

ويعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة:

1- أن يعرف عدم اللقاء بين الراوي وبين من حدّث عنه بنص بعض الأئمة على ذلك، أو بإخبار الراوي عن نفسه أنه لم يلق من حدث عنه.

2- أن يعرف عدم السماع منه مطلقا بنص بعض الأئمة على ذلك، أو بإخباره عن نفسه أنه لم يسمع ممن أسند إليه شيئا.

3- أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم شخص بين الراوي وبين من روى عنه.

قال د. نور الدين عتر في منهج النقد 389-390: إلا أن في هذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالا كبيرا !!، إذ يمكن أن يُعارض بكونه من " المزيد في متصل الأسانيد "، لا من " المرسل الخفي ". ووجه ذلك أننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي، وإنما اكتشفناه بورود الواسطة بين الرجلين في الإسناد، فيمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الرواي ممن فوق المحذوف، فيكون السند متصلا بهما، ورواية الزيادة من باب المزيد في متصل الأسانيد.

ويمكن حل هذا الإشكال ـ في رأينا ـ بمنهج دقيق نتبعه، وهو أن نلاحظ في المزيد في متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخيا بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع بين الراويين اللّذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية، فإنها في المزيد في متصل الأسانيد تُثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة، أو بالقرائن الدالة على السماع. أما صيغة الرواية في المرسل الخفي، فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها. والله تعالى أعلم.

أشهر المصنفات فيه

3- التفصيل لمبهمات المراسيل ـ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ؛ الخطيب البغدادي، ت: 463 هـ. ذكره الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ص40.

תקציר

החדית׳ים המיוחסים לנביא מוחמד אינם נמנים עם קטיגוריה אחת, חלק מהם –ייחוסו לנביא מהימן למדי ונקרא אל-סחיח ואל-חסן״ כלומר , הנכון והנכוח, חלק אחר- מהימנותו מוטלת בספק והוא אל-ד׳עיף, כלומר החלש, על כל סוגיו הרבים. והחלק השלישי שקרי ופסול, והוא אל-מוח׳תלק״, כלומר הבדוי.
להלו דיון מעמיק-שנגולל בסדרת מאמרם – להכרת סוגיו השונים של החדית׳ בהתאם לקריטריונים המדעיים ולכללי הביקורת המקובלים.
ניתן למיין דיון זה תחת מה שמכונה ״ עלם מסטלח אל-חדית״ כלומר, תורת הביטוי של החדית׳.
וכבר הסברתי במאמר הראשון (גיליון מס׳ 5) שהחדית׳ מחולק לשניים:

א. ״מקבול״ (מקובל) והוא ״ אל-סחיח ואל-חסן״ (הנכון והנכוח) – ציינתי את ההגדרה שלהם בצירוף הוגמאות לכל סוג

ב. ״מרדוד״ ( ) והוא החלש על כל סוגיו, הנודע בשמו של אחד מהם ; מקור חולשתו-ושל חמשת הסוגים הנוספים נעוץ בהיעדר תנאי רדף ״אל-סנה״ , שרשרת ה״חוס.

הסוג הזה של החדית׳ הד׳עיף הנו ״ אל-חדית׳ אל-מועלק״, ודנתי במאמר השני (גיליון מס׳ 7) בשלושה סוגים מסוגי אל-ד׳עיף, החלש בשל היעדר רצף ״ אלסנה״ – והם:
״אלחדית׳ אל-מונקטע״ , אל-חדעת׳ אל-מועדל, ״אל חדית׳ ״ אל-מורסל״.
במאמר זה נדון בשני סוגים נוספים הנמנים עם השקט הخفي הם:
״אל-מודלס״ ו ״אל-מורסל אלח׳פי״.
ונדון בשאר התנאים בגיליונות הבאים, אם ירצה השם.

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن العظيم**.
* الأصبحي، مالك بن أنس، **الموطأ**، تصحيح وتعليق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.دار الحديث ط(2) 1413هـ= 1993م.
* البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح** (مطبوع مع كتاب فتح الباري) القاهرة: دار الريان للتراث / ط(1) 1407هـ = 1986م.
* البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م.
* الترمذي، محمد بن عيسى، **السنن**، ضبطه وراجع أصوله وصححه: عبد الرحمن محمد عثمان. بيروت: دار الفكر.
* ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، 1984م.
* ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار المعرفة، 1380 هـ.
* الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، تحقيق وتخريج: فؤاد أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، القاهرة: دار الريان للتراث، بيروت: ودار الكتاب العربي، ط(1) 1407هـ = 1987م.
* أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن**، راجعه وضبطه وعلق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.
* الذهبي، محمد، **تذكرة الحفاظ**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1374هـ.
* الذهبي، محمد، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة الحلبي (د.ت).
* الرازي، أبو حاتم، **الجرح والتعديل**، طبعة: حيدر آباد (د.ت).
* الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، **المسند**، دار الفكر (د. ت).
* الطحَّان، محمود، **تيسير مصطلح الحديث**، الكويت، دار التراث، 1984 م.

* عتر، نور الدين، **منهج النقد في الحديث الشريف**، بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الثالثة، 1997م.
* ابن القيسراني، محمد بن طاهر، **الجمع بين رجال الصحيحين**، ط. حيدرآباد (د.ت).
* ابن ماجه القزويني، محمد بن يزيد، **السنن**، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
* النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن**، ومعه شرح السيوطي، وحاشية السندي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1964م.
* النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **الجامع الصحيح**، حققه ورقمه ورتبه: محمد فؤاد عبد الباقي. نشر دار الفكر 1403هـ.
* هاشم، أحمد عمر، **قواعد أصول الحديث**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1984 م.